PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**23-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Liberating Fuel Prices: Saving and Rationing**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Yasmin Karam**

تحرير أسعار الوقود: توفير وترشيد

استحوذت أنباء إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة تحرير أسعار السولار والبنزين، أول أغسطس على اهتمام دوائر عديدة عالميا ومحليا، وكان أكثر ما لفت انظار نشطاء شبكات ومعلقين الإعلان عن الخبر قبل التطبيق بأسبوع دون أن يعقب ذلك أى ارتباك فى المحطات أو تهافت على الشراء والتخزين.

وفيما قالت السلطات الإماراتية إن تحرير السعر سيدعم الاقتصاد عبر توفير نحو ٧ مليارات دولار دعما له، كان معظمه يذهب إلى أجانب وافدين للعمل هناك، كما يساعد فى ترشيد الاستهلاك ويحفز المستهلكين لاقتناء أصناف جديدة من السيارات تعمل بوقود هجين أو بالكهرباء، ويحافظ على البيئة، فإن الخبراء فى مصر يطالبون بالاستفادة من تجربة القرار الإماراتى وصولا إلى سوق حرة للوقود تزامنا مع نظام قوى ومتماسك لتعويض المضارين من الفئات المحدودة ومنعدمة الدخول.

وعلى الرغم من أن تعداد السكان ومتوسط دخل الفرد متفاوت بشدة بين البلدين فإن دعم الطاقة فى مصر أكثر تعقيدا، لكن حين تقوم الإمارات ذات مستوى الدخل المرتفع باتخاذ قرار بتحرير أسعار الوقود لتوفير ٧ مليارات دولار، فإن الأولى ببلد كمصر أن يبادر إلى ذلك منعا للهدر والتهريب، ومنعا لحصول فئات قادرة على ما لا تستحق، ووصولا لاقتصاد أكثر كفاءة، وتوفير نحو ١٠ مليارات دولار مخصصة فى ميزانية العام المالى الجديد لدعم الوقود وتوجيهها إلى الانفاق على التعليم والصحة، وصولا إلى مجتمع رشيد، خاصة أن الفرصة الحالية لاتخاذ إصلاحات جذرية فى منظومة دعم الوقود قد لا تتكرر فى ظل تراجع أسعار البترول المتوقع لها أن تتواصل فى المدى المتوسط.

الإمارات تعلن رفع الدعم عن البترول لترشيد الاستهلاك

مسؤول سابق: منظومة الكروت الذكية تسببت فى زيادة التخزين

كتبت- ياسمين كرم:

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، أمس، تحرير أسعار الوقود المحلية، فى أول أغسطس المقبل. واستحداث سياسة تسعير جديدة ترتبط بالمستويات العالمية، فى خطوة من شأنها ترشيد استهلاك الوقود، وفقا لبيان أصدره وزير الطاقة الإماراتى سهيل المزروعى.

وأشار البيان إلى أنه سيتم تشكيل لجنة ستعلن الأسعار، يوم ٢٨ من كل شهر، وفقا لمتوسط الأسعار العالمية، مع إضافة تكلفة التشغيل.

وتعليقا على هذه الخطوة التى تتناقض تماما مع كيفية تعامل الحكومة المصرية مع الوقود وتسعيره، قال مدحت يوسف، نائب رئيس الهيئة العامة للبترول الأسبق، إن الإمارات لديها سيطرة كبيرة على منظومة نقل وتداول الوقود غير متوفرة فى مصر نهائيا، فبمجرد تسريب خبر عن نية الحكومة زيادة السعر تبدأ عمليات مكثفة فى تخزين الوقود. باعتباره تجارة رابحة لتحقيق مكاسب، حتى لو بسيطة، ما يسبب السوق بحالة من الارتباك والشلل. وأضاف أن تداول المنتجات البترولية ليس فى يد الدولة، وإنما فى يد القطاع الخاص، الذى يتحكم فى معظم محطات تموين الوقود العاملة فى مصر، وقد تلجأ تلك المحطات أيضا إلى تخزين الوقود ووقف بيعه إذا تسرب لها خبر الزيادة، بعكس دولة الإمارات.

وأشار إلى أن مستوى دخل المواطن فى الإمارات يتحمل امتصاص أى زيادات فى الأسعار، بعكس المواطن المصرى، الذى من الممكن أن يقف ساعات أمام المحطة، لتموين سيارته قبل بدء التطبيق لتوفير النقود.

من جانبه، قال مصدر مسؤول باتحاد الصناعات إن الحكومة المصرية لو أعلنت عن الأسعار كما حدث فى الإمارات، فستحدث كارثة بالسوق المصرية، مشيرا إلى نموذج تطبيق منظومة الكروت الذكية التى أعلنت الحكومة عن موعد تطبيقها، ورغم أنه لا مساس بالكميات أو الأسعار، فإنها تسببت فى عمليات واسعة لتخزين الوقود أدت إلى أزمة طاحنة بالسوق، وانتهت بوقف تنفيذ القرار، ولافتا إلى أن الشعب الإماراتى دخله مرتفع ويتحمل الزيادات، فى حين أن المصريين «شعب فقير».

وتابع: «إذا كانت الحكومة تلتزم السرية فى إعلان موعد التطبيق، إلا أنها يجب أن تعلن عن نهتها أو خطتها المستهدفة لأسعار الطاقة على مدار ٥ سنوات مثلا سواء بالزيادة التدريجية أو التثبيت، حتى يتسنى للمستثمر تكوين رؤية واضحة من الحكومة لهذا الملف تساعده على اتخاذ قراراه الاستثمارى».

محمد بن زايد

خبراء يطالبون الحكومة بتخفيض دعم الوقود

أسامة كمال: الوضع الحالى فى مصر مهزلة

كتبت- ياسمين كرم:

قال خبراء بترول إن تطبيق تجربة الإمارات فى تحرير أسعار الوقود ورفع الدعم عنه بشكل كامل على منظومة الوقود فى مصر أمر فى غاية الصعوبة نظرا لاختلاف الوضع الاقتصادى لكلتا الدولتين.

وشددوا فى الوقت نفسه على ضرورة اتخاذ الحكومة المصرية خطوات فعلية لتخفيض دعم المنتجات البترولية وتحريك الأسعار فى ظل انخفاض الأسعار العالمية.

كان وزير الطاقة الإماراتى أعلن، أمس، تحرير أسعار الوقود، فيما يتوقع صندوق النقد الدولى أن تسجل الإمارات أول عجز مالى لها العام منذ ٢٠٠٩ بسبب انخفاض إيرادات تصدير النفط منذ ٢٠١٤ بسبب تراجع الأسعار العالمية.

وأضاف أن تغيرات سعر الوقود ستؤدى لرفع بسيط فى أسعار البنزين إلا أنه سيؤدى إلى خفض أسعار السولار، ما يمنع أى تأثيرات على تكاليف المعيشة فى الإمارات، وأيضا سيكون عاملا محفزا للاقتصاد الوطنى وفقا لبيان الوزارة.

وقال أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، إن الإمارات أعطت نموذجا لتوصيل الدعم إلى مستحقيه، رغم أنها دولة غنية، إذ رفضت استمرار تقديم سلعها الاستراتيجية إلى الوافدين بأسعار مدعمة.

وأضاف أن دعم الوقود فى الإمارات بلغ ٧ مليارات دولار ويستفيد منه ٤ ملايين فرد، منهم فقط ٧٥٠ ألف مواطن إماراتى، والباقى وافدون إلى جانب الأعداد الكبيرة للسائحين الذين يستهلكون كميات كبيرة من الوقود أيضا، وبالتالى كان يجب عليها وقف هذا النزيف لموارد.

وتابع: «نحن فى مصر رغم كل الصعوبات التى تعانى منها موازنة الدولة إلا أننا مازلنا ندعم المنتجات البترولية فى الموازنة العامة للدولة على حساب بنود أخرى مثل الصحة والتعليم».

وقال «كمال»: «إذا كانت الحكومة لا تقدر أن تتخذ خطوة فى طريق زيادة الأسعار، فعليها على الأقل وقف هذه المهزلة من خلال تطبيق منظومة الكروت الذكية التى تستهدف، فى المرحلة الأولى التعرف بالمستهلكين، ومن خلالها يمكن تحديد الفئات المستهدفة للدعم والأخرى غير المستحقة، وأيضا تحديد الكميات المدعومة، وهذا الأمر من شأنه توفير ما لا يقل عن ١٥٪ من تكلفة دعم الوقود فى مصر».

وقال مصدر مسؤول بغرفة البترول باتحاد الصناعات إن انخفاض أسعار البترول عالميا فرصة سانحة للحكومة المصرية لأن تتخذ خطوة جديدة لتحريك الأسعار تنفيذا للمرحلة الثانية من تحريك أسعار الوقود التى بدأتها العام الماضى، خاصة أن التراجع الكبير فى الأسعار العالمية يسهم فى انخفاض تكلفة الإنتاج، وبالتالى تقريبها من سعر البيع الحالى لتكون الزيادة فى تلك الحالة مقبولة ولو جزئيا من المجتمع. وتابع: «تحرير السعر بصورة مفاجئة سيؤدى إلى كارثة اقتصادية، ولا أحد يختلف على أهمية تعديل أسعار الوقود فى تقليل الضغوط على موازنة الدولة، فى ظل صعوبات تدبير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المنتجات البترولية، حيث تسعى الحكومة إلى إبرام تعاقدات مع شركات خليجية لتوفير جزء كبير من الاستهلاك المحلى، من خلال عقود مباشرة بتيسيرات فى السداد وفائدة ميسرة».

كمال

«أوبك» تتوقع تراجع أسعار البترول وتحسن الطلب

لندن- دبى (رويترز)

قال مندوبون فى أوبك منهم اثنان خليجيان إن من المرجح أن يكون انخفاض أسعار النفط هذا الشهر قصير الأجل ولن يصرف المنظمة عن سياستها المتمثلة فى إبقاء الإنتاج مرتفعا لحماية حصتها فى السوق.

وأذكى تراجع الأسهم الصينية وأزمة الديون اليونانية المخاوف حيال الطلب بينما قد يؤدى الاتفاق النووى الإيرانى إلى ارتفاع صادرات ظهران النفطية. وجرى تداول خام برنت دون ٥٧ دولارا للبرميل أمس وانخفض الخام أكثر من عشرة بالمئة فى يوليو.

وفى تغيير كبير لسياستها قررت أوبك فى نوفمبر المقبل عدم خفض إنتاجها المستهدف عند ٣٠ مليون برميل يوميا لتعزيز الأسعار وسعت بدلا من ذلك للدفاع عن حصتها فى وجه النفط الصخرى الأمريكى ومصادر منافسة أخرى. وتمسكت أوبك باستراتيجيتها خلال اجتماع فى يونيو.

ونقل عن وزير النفط الكويتى على صالح العمير أول أمس قلته فى أفاق الطلب قائلا إن الدول المنتجة تتوقع أن تعزز قوة النمو الاقتصادى العالمى الأسعار.